

Document: EB 2014/111/R.19/Rev.1
Agenda: 12(a)
Date: 8 April 2014
Distribution: Public
Original: English

A



الاستثمار في السكان الريفيين

تعديل محاضر جلسات الدورة العاشرة بعد المائة للمجلس التنفيذي

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: +39 06 5459 2374
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

رشيد برتيف
سكرتير الصندوق
رقم الهاتف: +39 06 5459 2254
البريد الإلكتروني: r.pertev@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة الحادية عشرة بعد المائة
روما، 8-9 أبريل/نيسان 2014

للموافقة

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التعديلات المدخلة على مسودة محاضر جلسات دورته العاشرة بعد المائة، كما هو وارد في هذه الوثيقة، واعتماد المحاضر المنقحة.

تعديل محاضر جلسات الدورة العاشرة بعد المائة للمجلس التنفيذي

1- بناء على طلب ممثل النرويج، تم تعديل الفقرة 110 من مسودة محاضر جلسات الدورة العاشرة بعد المائة للمجلس التنفيذي (الوثيقة EB/110)، والمتعلقة بالترتيبات الخاصة باستضافة الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وقد عقدت المشاورات مع إدارة الصندوق، وترد الفقرة المعدلة أدناه، ولتيسير الرجوع إلى التعديلات، يرد كل ما أدرج بحروف بارزة في حين يرد كل ما تم حذفه مشطوباً:

110 - وأعربت بعض الدول الأعضاء، وهي جهات مانحة لكل من الصندوق والآلية العالمية عن مخاوفها، وشرحت الصعوبات الناجمة عن احتفاظ الصندوق بأموال الآلية العالمية في حساب ضمان لأن ذلك يعني عدم إمكان استخدام التمويل الممنوح للآلية العالمية لأغراضه الأساسية. وتساءلت عن الأساس القانوني الذي استند إليه الصندوق بالاحتفاظ بأموال الآلية العالمية في حساب ضمان. إزاء قرار الصندوق بوضع أموال الآلية العالمية جانباً في حساب ضمان، بالنظر إلى أثر ذلك المحتمل على تنفيذ مشروعات الآلية العالمية في الميدان. وأعلنت وكررت إدارة الصندوق المجلس أن المدفوعات تمت وفقاً لتعليمات الآلية العالمية حتى 30 سبتمبر/أيلول 2013، وقام الصندوق بعد ذلك بتحويل رصيد قدره 1.4 مليون دولار أمريكي إلى الحساب المصرفي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وهو ما يمثل رصيد أموال الآلية العالمية ناقص الأموال المودعة في حساب الضمان. وأشارت الإدارة إلى أن هذا المبلغ، استناداً إلى التوجهات السابقة، يمثل حوالي سنة من نشاط اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وأضافت إدارة الصندوق كذلك أن تحويل المبالغ إلى حساب ضمان هو إجراء مبرر بموجب القانون الدولي باعتباره تدبيراً احترازياً ومؤقتاً يسبق لترتيب مناسب بين الصندوق واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بشأن مسألة المسؤولية عن الآلية العالمية. وكان هذا الإجراء ضرورياً في أعقاب قرار الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف الذي تحولت بموجبه المسؤولية والتمثيل القانوني للآلية العالمية من الصندوق إلى هذه الاتفاقية. وأبلغت إدارة الصندوق المجلس التنفيذي بأنه في رأي صادر عن مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، أشار مكتب الشؤون القانونية إلى أنه ينبغي تسوية مسألة تغطية التزامات الآلية العالمية في ضوء ترتيب بين الصندوق وأمانة الاتفاقية بتوجيه من مؤتمر الأطراف، إذا لزم الأمر. وأخيراً، أبلغت إدارة الصندوق المجلس أيضاً بأن الصندوق يعمل بشكل وثيق مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وأن المنظمتان قامتتا بتعيين موظفين للعمل معاً على نهج مشترك لضمان التوصل إلى نتيجة مرضية بشأن جميع المسائل المتعلقة. وقال رئيس المجلس بأنه يدرك هذه المخاوف التي عبرت عنها بعض الدول الأعضاء، وأن إرسال هذا التقرير إلى مجلس المحافظين سوف

يعكس هذه المخاوف وأيضاً المعلومات المتوفرة بشأن التقدم المحرز في المناقشات مع الاتفاقية والمعلومات المقدمة من مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية."

2- بناء على طلب ممثلي إيطاليا والنرويج، والسويد، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، تم استعراض الفقرة 129 من مسودة محاضر جلسات الدورة العاشرة بعد المائة للمجلس التنفيذي تحت البند 14(و) مسائل أخرى، والخاصة بإطار التفاوض المقترح لاتفاقية تمويل الدين مع مصرف التنمية الألماني، ولتيسير الرجوع إلى التعديلات، يرد كل ما أدرج بحروف بارزة في حين يرد ما تم حذفه مشطوباً.

"129- وشُجِعَ الصندوق بقوة على وضع إطار عام وتم الاتفاق على الحاجة إلى إطار عام يحكم مثل هذه الترتيبات التمويلية ويضمن نهجا موحدا. وستعقد لجنة مراجعة الحسابات هذا العمل على أمل البدء به بحلول منتصف شهر فبراير/شباط كما اقترح رئيس اللجنة. في حين أشار العديد من أعضائها إلى انه من الأفضل وجود هذا الإطار العام قبل الدخول في اتفاقيات محددة، غير أنه نظراً للحاجة مع الحاجة إلى اغتنام الفرص حسبما تنشأ، واتفق على أن يواصل الصندوق استكشاف مفاوضات اتفاقية التمويل بالديون مع بنك التنمية الألماني. وستعقد حلقة دراسية غير رسمية قبل دورة المجلس المقرر عقدها في أبريل/نيسان لتقديم معلومات حديثة إلى الممثلين عن حالة المفاوضات. وستعرض وثيقة نهائية الوثيقة النهائية على دورة المجلس الرسمية لموافقة المجلس على الموافقة عليها والمضي قدماً باتفاقية. وفيما يتعلق بالحلقة الدراسية غير الرسمية، طُلب من إدارة الصندوق تقديم تحليل بشأن آثار القرض على أنشطة الصندوق التشغيلية، وأثره على نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، والقدرة الاستيعابية للبلدان المتوسطة الدخل، والآثار المالية الأخرى. وفي موازاة ذلك، ستكلف لجنة الحسابات بالنظر في إطار عام لتطبيقه على الاتفاقيات المماثلة."